

الخلافة

[309] للشافعي (1)، ولا يعرف له قول غيره. وخرج أصحابه قولاً آخر: أنه لا يثبت به تحريم المصاهرة، فالمسألة مشهورة بالقولين (2). دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (3). وأيضاً إجماع الصحابة، فإن عمر قاله (4) ولم ينكر عليه أحد. مسألة 82: إذا نظر إلى فرجها، تعلق به تحريم المصاهرة. وبه قال أبو حنيفة (5). وقال الشافعي لا يتعلق به ذلك (6). = 2 : 367 وتبيين الحقائق 2 : 106 - 107، والفتاوى الهندية 1 : 274، والهداية 2 : 366، والمغني لابن قدامة 7 : 486 و 487، والشرح الكبير 7 : 480، والمحلى 9 : 526، و 10 : 116، وبداية المجتهد 2 : 33، والبحر الزخار 4 : 32، وأحكام القرآن للجصاص 2 : 121، والجامع لأحكام القرآن 5 : 113. (1) الام 7 : 157، والوجيز 2 : 11، والمجموع 16 : 229، والسراج الوهاج: 374، ومغني المحتاج 3 : 178، والوجيز 2 : 11، وبدائع الصنائع 2 : 260، وفتح الباري 9 : 157، والمغني لابن قدامة 7 : 487، وبداية المجتهد 2 : 33، والبحر الزخار 4 : 32، والشرح الكبير 7 : 480. (3) أشار المصنف قدس سره الى جملة من الاخبار في التهذيب والاستبصار يستفاد من مفهومها التحريم. إلا أنه عقب في ذيل تلك الأخبار بقوله: ان الوجه في هذه الروايات ضرب من الكراهة دون الحظر. انظر التهذيب 7 : 280 حديث 1187 و 1188، والاستبصار 3 : 162 حديث 590 و 592. (4) المجموع 16 / 229، وتبيين الحقائق 2 / 106. (5) المبسوط 4 / 208، وبدائع الصنائع 2 : 260، والهداية 2 / 367، وشرح فتح القدير 2 : 367، والفتاوى الهندية 1 / 274، وفتاوى قاضيخان 1 / 362، والمغني لابن قدامة 7 : 487، والشرح الكبير 7 : 481، والمجموع 16 : 221 و 230، والمحلى 9 : 526، وبداية المجتهد 2 : 33 والام 7 : 155، والبحر الزخار 4 : 32، وأحكام القرآن للجصاص 2 : 121، والجامع لأحكام القرآن 5 : 113. (6) الام 7 : 155، والمجموع 16 : 221 و 230، وكفاية الأخيار 2 : 27، والمغني لابن قدامة 7 : 487، =